

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٠١٤ لسنة ٢٠٢٠

بمعدل بعض أحكام قرار وزير الاستثمار رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦

بشأن تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها شركة مصر للمقاصة

والإيداع والتقيد المركزي للأوراق المالية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية :

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية :
وعلى قانون الإيداع والتقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في بعض الاختصاصات :

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها شركة مصر للمقاصة والإيداع والتقيد المركزي للأوراق المالية وتعديلاته :
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية :

المجريدة الرسمية - العدد ١٨ (مكرر) في ٥ مايو سنة ٢٠٢٠ م ٧

قرار:

(المادة الأولى)

يُستبدل بالجدول رقم ٣ (مقابل خدمات المقاصة والتسوية) الوارد تحت البند أولاً :
خدمات الإبداع المركزي من البيان المرافق لقرار وزير الاستثمار رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦
المشار إليه ، الجدول الآتي :

٢	البيان	القيمة
١	الأسهم والسندات وصكوك الدين وأدوات الدين الأخرى .	١٠٠٠٠٠٠ (عشرة في المائة ألف) من قيمة كل عملية بحد أقصى خمسة آلاف جنيه أو ما يعادلها من العملات الأجنبية .
٢	الأوراق المالية الحكومية .	خسرون جنيهًا عن العملية الواحدة .
٣	آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة (T + ٠) .	١٠٠٠٠٠٠ (عشرة في المائة ألف) من قيمة كل عملية بحد أقصى خمسة آلاف جنيه أو ما يعادلها من العملات الأجنبية .
٤	آلية التعامل على الأسهم في اليوم التالي (T + ١) .	١٠٠٠٠٠٠ (عشرة في المائة ألف) من قيمة كل عملية بحد أقصى خمسة آلاف جنيه أو ما يعادلها من العملات الأجنبية .
٥	التصاريح الخاصة .	بالاتفاق مع الطالب بحد أقصى ٥٠٠٠٠٠٠٠ (خمسمائة في المليون) بحسب عملة التنفيذ .
ويتم سداد القيم المذكورة بمعرفة شركة الوساطة المتفذة خصصًا من حساب التسمية ، وتُخفض النسب المنصوص عليها بالبند (٤، ٣، ١) من هذا القرار بنسبة (٥٠٪) للسندات وصكوك الدين وأدوات الدين الأخرى .		

(المادة الثانية)

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في المجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٢ رمضان سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٥ مايو سنة ٢٠٢٠ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال منبولى